دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

دراسة إحصائية للفترة 2002-2016

The role of small and medium enterprises in the development of the national economy * Statistical study for the period 2002-2016 *

دردیش أحمد: أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جـامعـة الـبـليدة 2

تاريخ إرسال المقال: 2018/07/30 **تاريخ قبول المقال:** 2018/11/17

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2002-2016، بالاعتماد على جملة من المعطيات والإحصاءات التي وفرتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف وتحليل الظاهرة المدروسة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين القطاعات التي تساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الجزائر، كما تساهم في تحقيق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الخام. ولكن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من ففعاليته ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة التمويل الذي يقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: تنمية، شغل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تصدير، ناتج داخلي خام.

المؤلف المرسل:د. دردیش أحمد، demderdiche@yahoo.fr

Abstract

This study seeks to highlight the role of SMEs in achieving economic and social development during the period 2002-2016, depending on the number of data and statistics provided by the Ministry of Small and Medium Enterprises, using the analytical descriptive approach to describe and analyze the phenomenon studied.

One of the findings in this study is that small and medium enterprises are among the sectors that contribute to job creation and thus alleviate the unemployment plaguing Algeria, it also contributes to the achievement of the added value and increases the gross domestic product. But this sector still suffers from many problems and difficulties that limit its continuity and reduce its effectiveness.

Among the most prominent of these problems, we find the funding problem, which is an obstacle to the growth and the development of these institutions.

Key words: development, employment, small and medium enterprises, exports, gross domestic product.

مقدمة

تواجه الاقتصاديات الحديثة مجموعة من التحولات التي تمليها التطورات المحلية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي تفرض على الدول إتباع آليات جديدة ترتكز على نموذج اقتصاد السوق الذي يركز بدوره على أسس جديدة لخلق القيمة والثروة، وهذا يترجم بدور كبير للقطاع الخاص وتحدي جديد وهو المنافسة في ظل تشجيع المبادرات الفردية وروح المقاولة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجها جديدا من أوجه هذا التحول، حيث تضاعف التركيز العالمي على هذه المؤسسات كإحدى أنجع سبل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تبني هذا النوع من المؤسسات والاهتمام بها وذلك منذ بداية الثمانينات، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي، وتحريك الجهاز الإنتاجي، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة التي أضحت من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري، وكذلك المساهمة في تلبية حاجات المواطنين.

برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية التسعينات مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث عملت الحكومة على تطويره بالشكل الذي يحقق

أهداف التنمية التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات العمومية التي استمرت إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1986، وكذلك بالشكل الذي يحقق التنمية المتوازنة في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن.

على ضوء ما تقدم نطرح التساؤلات الآتية: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني؟ وما هي المشاكل التي تواجهها وتعيق تطورها؟

أما أهداف هذا البحث فتنحصر في معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتقديم بعض المقترحات لتطوير وتفعيل دورها في التنمية.

أما المنهج المتبع في البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي كونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للظاهرة قيد الدراسة، ويمكننا من تقديم رؤية واضحة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- تحديد المفاهيم العامة والدراسات السابقة

1-1- تحديد المفاهيم العامة

* تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد بسبب تباين الإمكانيات والموارد والظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، نوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، مدى توفر الأيدي العاملة ودرجة تأهيلها، المستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وتشترك العديد من البلدان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معيار عدد العمال. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا واستراليا حتى 99 عاملا، وفي الدنمارك حتى 50 عاملا[1].

إن الاختلاف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول الصناعية والنامية جعل إجراء المقارنة بينهما أمرا صعبا، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول

النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية. سنقوم بعرض بعض التعاريف المقدمة من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية:

تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قسمت هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى[2]:

مؤسسات مصغرة وهي التي توظف أقل من 10 عمال؛

مؤسسات صغيرة وهي التي توظف أقل من 50 عاملا أجيرا، وتحقق رقم أعمال أقل من 7 ملايين أورو مع ميزانية تقنية أقل من 5 ملايين أورو؛

مؤسسات متوسطة وهي التي توظف أقل من 250 عاملا وتتمتع بالاستقلالية، ولا تنسب إلى إي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو والميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو.

تعريف الإتحاد الأوروبي

عرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات تراعي مبدأ الاستقلالية، ونسبة التحكم في رأسمالها أو في حقوق التصويت لا يتجاوز نسبة 25%. وقد فرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمتوسطة تشغل أقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو، أما الصغيرة فهي تلك التي تشغل أقل من 50 عاملا ورقم أعمالها 7 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو، أما الصغيرة جدا فلا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال[3].

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل(الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملا[4].

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري[5]

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما بحيث تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وأن وتستوفي معايير الاستقلالية وأن لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فأكثر من

قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم تفصيل هذا التعريف أكثر في المواد الخامسة، السادسة والسابعة من القانون التوجيهي السابق حيث قسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة، واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي[6]:

المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويتراوح رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

المؤسسة الصغيرة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا ولا تجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المصغرة: وهي المؤسسة التي تشغل من1 إلى9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

وقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996[7]، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال والحصيلة السنوية بالإضافة إلى شرط استقلالية المؤسسة.

***مفهوم التنمية**

التنمية في اللغة هي النماء والزيادة والكثرة، والتنمية اصطلاحا تعرف على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام[8].

تشمل التنمية جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، فهي عملية حضارية شاملة يختلف مفهومها في الدول النامية والدول المتقدمة. ففي الدول النامية تعني تغييرا عن مفهوم النمو جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة، أما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يتغير في الأوضاع القائمة والتي لا تكون مختلفة[9].

عرفت هيئة الأمم المتحدة (1956) التنمية بأنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[10].

ويعرفها البعض بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع[11].

وأشار تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك العالمي سنة 1991 الذي اعتبر أن التحدي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين جودة الحياة وخاصة في الدول الفقيرة ولا تتضمن فقط تحسن في مستوى الدخل، وإنما تتعدى ذلك لتشمل تحسن مستوى التعليم والصحة والتغذية إلى جانب المحافظة على بيئة نقية وتحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات[12].

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية بوصفها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، تحسين نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج، مما يعني أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية.

1-2- الدراسات السابقة

* **دراسة الباحث عثمان لخلف** "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر"[13].

تطرق الباحث في دراسته إلى إشكالية التعريف المناسب واللائق الذي يمكن إعطائه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول في هذا المجال والوقوف على التعريف المعتمد في الجزائر خاصة ما تضمنه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا البحث في الخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من الأحجام الأخرى والأشكال التي تأخذها.

تناولت هذه الدراسة في جانبها الميداني الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره، معتمدا على المعطيات الإحصائية التي وفرتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

ومن نتائج هذه الدراسة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في التشغيل والتنمية الجهوية وحققت بعض المجاميع كالقيمة المضافة والناتج الإجمالي ومساهمتها في الاستثمار والتجارة الخارجية.

* **دراسة الباحثة سامية عزيز** "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة"[14].

من بين المحاور التي تناولتها هذه الدراسة والتي لها علاقة بموضوع بحثنا هو دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعراقيل التي تواجهها.

اعتمدت الباحثة في الجانب النظري لهذه الدراسة على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ومعطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتم الجانب الميداني للدراسة على عينة مكونة من 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة مختلفة النشاط بمدينة بسكرة.

ومن نتائج هذه الدراسة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير مناصب عمل جديدة للعاطلين عن العمل، وبالتالي فهي تساهم في توفير الدخل للعاملين فيها وتخفف من حدة البطالة.

* **دراسة نسيمة صادق** "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014"[15].

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأثيره في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، معتمدة على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. ومن المحاور التي تناولتها هذه الدراسة نجد محور واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

ومن نتائج هذه الدراسة حدوث تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أدى بدوره إلى المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة للأفراد مما أدى إلى المساهمة في توفير مناصب شغل وتحقيق عدالة في توزيع هذه الفرص على الأقاليم المختلفة، وكانت المحصلة النهائية لذلك خفض معدلات البطالة وزيادة نمو الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والمساهمة في الصادرات. كما عوضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص المؤسسات العمومية في العديد من النشاطات الاقتصادية.

تتقاطع هذه الدراسات مع موضوع بحثنا كونها تناولت واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتختلف في فترة الدراسة.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر

2-1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على الاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى غاية التحول إلى اقتصاد السوق بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي التي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني.

ففي فترة التسعينات أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تجسد الاهتمام الفعلي بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة بموجب المرسوم رقم 94 – 211 سنة 1994 لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 2000 - 190 سنة 2000، بالإضافة إلى تبني القانون التوجيهي رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي تم بموجبه تحديد جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وانطلاقا من صدور القانون التوجيهي، عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم1.

الجدول رقم1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016.

السنة	طبيعة المؤسسة				نسبة التغير (%)			
	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع
2002	189562	778	71523	261863	-	-	-	-
2003	207949	778	79850	288587	9.7	0.0	11.6	10.2
2004	225449	778	86732	312959	8.4	0.0	8.6	8.4
2005	245842	874	96072	342788	9.0	12.3	10.8	9.5
2006	269806	739	106222	376767	9.7	-15.4	10.6	9.9
2007	293946	666	116347	410959	8.9	-9.5	9.5	9.1
2008	392013	626	126887	519526	33.4	-6.0	9.1	26.4
2009	455398	591	169080	625069	16.2	-5.6	33.3	20.3
2010	482892	557	135623	619072	6.0	-5.8	-19.8	-1.0
2011	511856	572	146881	659309	-17.3	2.7	8.3	-12.6
2012	550511	557	160764	711832	7.5	-2.6	9.4	8.0

9.3	9.3	0.0	9.3	777816	175676	557	601583	2013
9.5	10.7	-2.7	19.1	852053	194562	542	716363	2014
19.0	19.9	-19.2	8.9	1014075	233298	438	780339	2015
0.8	0.8	-11.0	0.9	1022621	235242	390	786989	2016

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة والمناجم رقم 4، 6، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 22، 26، 29، 30، (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 261863 مؤسسة سنة 2002 إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016. يرجع هذا الارتفاع إلى تطور عدد المؤسسات الخاصة الذي عرف زيادة بوتيرة سريعة ومستمرة خلال الفترة 2002-2010، حيث انتقل من 189552 مؤسسة سنة 2002 إلى 618515 مؤسسة سنة 2010، إلى جانب ارتفاع عدد المؤسسات الحرفية الذي انتقل من 71523 مؤسسة سنة 2002 إلى 235242 مؤسسة سنة 2012.

وعلى عكس وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ثباتا خلال الفترة 2002-2004 حيث استقر عددها عند مستوى 778 مؤسسة ثم ارتفعت إلى 874 مؤسسة سنة 2005 نتيجة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها حيث أصبحت تتمتع بالاستقلالية التامة وقابلة للخوصصة والشراكة. وبعد هذه السنة انخفض تعدادها ليصل إلى 390 مؤسسة سنة 2016 نتيجة سياسة خوصصة البعض منها وتغيير طبيعة ملكيتها.

يتضح من خلال هذه المعطيات بأن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتشكل من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا كبيرا خلال الفترة 2002-2010، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى.

ويجب الإشارة إلى أنه لا يمكننا تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق، وذلك بسبب وجود قطاع آخر غير رسمي أي قطاع موازي. فالأنشطة غير الرسمية ترتكز بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك بسبب الطابع العائلي لها، وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعود ظهور القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، والثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية وغيرها إضافة إلى سوء التسيير.

2-2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي بدأت تستحوذ على اهتمام كبير من طرف الحكومة، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع المستوى المعيشي وامتصاص نسبة هامة من البطالة في ضوء عجز القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من طالبي العمل، وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوط الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية.

2-2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. فهي تتميز بقدرتها على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة. كما تمثل مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة، لأنها لا تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا. والجدول رقم 2 يتناول تطور مناصب الشغل المصرح بها من قبل هذه المؤسسات خلال الفترة 2002 – 2016.

الجدول رقم2: مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002–2016.

السنة	طبيعة المؤسسة				نسبة التغير (%)			
	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع
2002	538055	121504	71523	731082	-	-	-	-
2003	550386	74764	79850	705000	2.3	-38.5	11.6	-3.6
2004	592758	71826	173920	838504	7.7	-3.9	117.8	18.9
2005	888829	76283	192744	1157856	50.0	6.2	10.8	38.1
2006	977942	61661	213044	1252647	10.0	-19.2	10.5	8.2
2007	1064983	57146	233270	1355399	8.9	-7.3	9.5	8.2
2008	1233073	52786	254350	1540209	15.8	-7.6	9.0	13.6

7.1	27.4	-3.0	3.4	1649784	324170	51149	1274465	2009
-1.5	-	-4.9	23.7	1625686	-	48656	1577030	2010
6.1	-	-1.2	6.3	1724197	-	48086	1676111	2011
7.2	-	-1.5	7.4	1776461	-	48415	1728046	2012
12.7	-	-0.3	13.1	2001892	-	48256	1953636	2013
7.8	-	-3.5	8.0	2157232	-	46567	2110665	2014
9.9	-	-6.1	10.3	2371020	-	43727	2327293	2015
7.2	-	-33.6	7.9	2540698	-	29024	2511674	2016

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة والمناجم رقم 4، 8، 12، 14، 16، 22، 26، 29، 30 (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

عند قراءتنا لمعطيات الجدول رقم2، نلاحظ التطور المسجل في عدد مناصب الشغل المصرح بها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2016، وذلك نتيجة تطور عددها في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين. فعدد مناصب الشغل في هذان القطاعان عرف تطورا مستمرا لكن بنسب متفاوتة خلال الفترة المذكورة، بينما سجل القطاع العام تناقصا في عدد مناصب الشغل نتيجة تناقص عدد المؤسسات العمومية.

ففي سنة 2004 خلقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 838504 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلى 1157856 منصبا سنة 2005 أي سجل زيادة قدرها 38.1%. ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في عدد مناصب الشغل المسجلة في القطاع الخاص التي ارتفعت من 592758 منصبا سنة 2004 إلى 888829 منصبا سنة 2005 أي ازدادت بنسبة 50%. وفي سنة 2006 بلغ عدد مناصب الشغل 1252647 منصبا ثم واصل ارتفاعه بشكل تدريجي ليصل إلى 2540698 منصبا سنة 2016.

وبالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص ساهمت بنسبة متوسطة 77% من مجموع مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين ساهمت الصناعات الحرفية بنسبة 13.7% والمؤسسات العامة بنسبة 9.3% خلال الفترة 2002-2009.

عموما سجلنا ارتفاعا ملحوظا في عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، في حين سجل القطاع العام تناقصا مستمرا في عدد المناصب بنسب متفاوتة خلال الفترة 2005-2016 نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية.

الجدول رقم 3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2002-2015

السنة	التشغيل الإجمالي	التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%)
2002	6229000	684341	11.0
2003	6684000	705000	10.6
2004	7798000	838504	10.8
2005	8045000	1157856	14.4
2006	8869000	1252647	14.1
2007	8594000	1355399	15.8
2008	9145000	1540209	16.8
2009	9472000	1546584	16.3
2010	9735000	1625686	17.0
2011	9599000	1724197	18.0
2012	10170000	1848117	18.2
2013	10788000	2001892	18.5
2014	10239000	2157232	21.1
2015	10594000	2371020	22.4
2016	10845000	2540698	23.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات

- وزارة الصناعة والمناجم رقم 4، 8، 12، 14، 16، 20، 22، 23، 24، 25، 26، 30 (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

-Office National des Statistiques, activité, emploi et chômages en septembre 2017, N°796.

وعند قراءتنا لمعطيات الجدول رقم3 الذي يتناول حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي خلال الفترة 2002-2016، نلاحظ بأن عدد مناصب الشغل الإجمالية في الجزائر ارتفع من 6229000 منصبا سنة 2002 إلى 10845000 منصبا سنة 2016 أي ازداد بنسبة 74.1% خلال الفترة المذكورة. وبلغت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11% من مجموع المناصب سنة 2002 ثم ارتفعت إلى 23.4% سنة 2016، ويرجع ذلك إلى الزيادة المسجلة في عدد مناصب الشغل في هذه المؤسسات

والذي ارتفع من 684341 منصبا سنة 2002 إلى 2540698 منصبا سنة 2016 مسجلا زادة قدرها 1856357 منصبا أي ازداد بنسبة 271.3% خلال نفس الفترة.

عموما أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الجزائر. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.

2-2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات

يعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول وتوفير النقد الأجنبي، وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في تنمية وزيادة حجم الصادرات.

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 95% في كل مراحل الاقتصاد الجزائري، لذلك قامت الحكومة برسم إستراتيجية شاملة لتنمية صادراتها تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصا، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات. ويتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام[16].

تطورت حصيلة التصدير خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، والجدول رقم 5 يبين هذا التطور خلال الفترة 2002–2015.

الجدول رقم5: حصيلة التصدير التابع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2015 (مليون دولار أمريكي).

السنة	القيمة	نسبة التغير	المساهمة في الصادرات الكلية	الواردات
2002	734	-	3.9	12009
2003	763	3.9	3.1	13535
2004	788	3.3	2.5	18199
2005	907	15.1	2.0	20357
2006	1066	17.5	2.0	21005
2007	1190	11.6	2.0	27430
2008	1937	62.8	2.2	39479
2009	1047	45.9-	2.4	39103
2010	1619	54.6	2.9	40212
2011	2149	32.7	2.9	46453
2012	2187	1.8	3.0	46801
2013	2014	8.6-	3.9	55028
2014	2810	28.3	4.5	58330
2015	2063	36.2-	5.5	51702

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة والمناجم رقم 4، 8، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 23، 26، 28، 29، 30 (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم5 بأن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر، إذ ارتفعت من 734 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى 2063 مليون دولار أمريكي سنة 2015، ويرجع ذلك إلى الدور الذي أصبح يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا المجال، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولكن رغم التطور المسجل في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خارج المحروقات، فإن مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات تبقى ضعيفة مقارنة مع الدول الأخرى، فهي لم تتعدى 6% من مجموع الصادرات سنة 2015.

وحسب تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنة 2000 بلغت هذه النسبة 53% في إيطاليا ووصلت إلى 60% في الصين[17].

وبالمقابل عرفت واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2002-2015، فبعد أن كانت 12009 مليون دولار أمريكي سنة 2002 أصبحت 51702 مليون دولار أمريكي سنة 2015. وعند مقارنة صادرات هذه المؤسسات خارج المحروقات بالواردات خلال الفترة المذكورة، نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات كما هو موضح في الشكل رقم1.

الشكل رقم 1: تطور صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجم خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2015

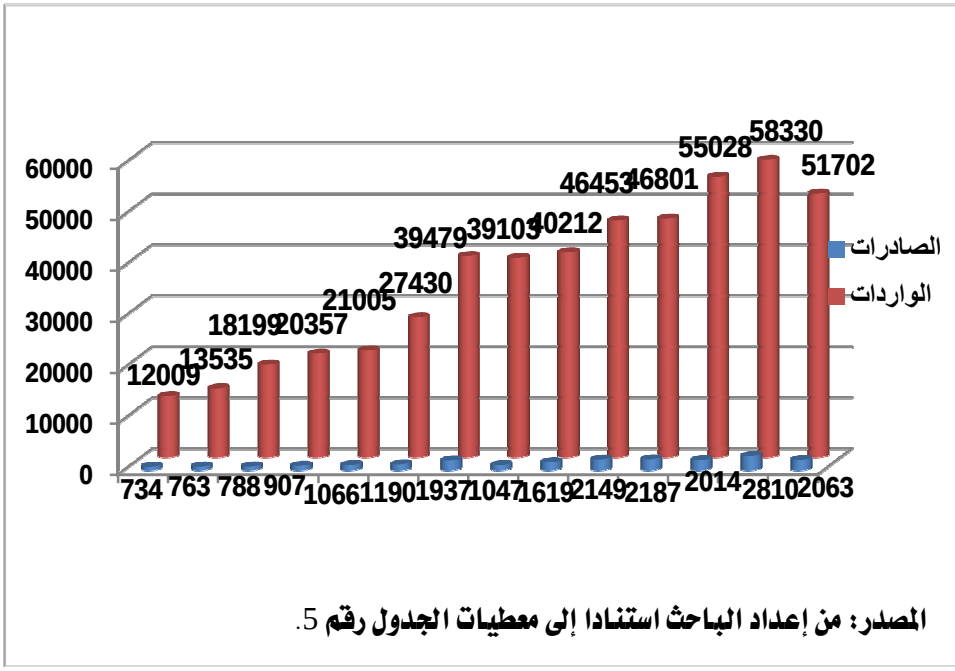

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الجدول رقم 5.

يرجع ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير في الدول النامية إلى أن هذه المؤسسات تركز على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها، وافتقارها للمعلومات على أسواق التصدير الممكنة وتفاصيل ائتمان الصادرات وخدمات التامين وخدمات استيراد المواد لغرض الإنتاج للتصدير، لأن العديد من هذه الدول لم تدرك أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات. كما يعتبر تمويل الصادرات مشكل رئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وصعوبة الحصول

على قرض خاصة بالعملة الصعبة. كما أن عدم توفر الخبرة الكافية لدى هذه المؤسسات لممارسة نشاط تصديري ما يؤثر سلبا على استمرارها في تصدير منتجاتها، إلى جانب ضعف القدرة التنافسية بسبب ضعف المستوى التكويني للعمال الذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة وعدم مطابقة المواد الأولية المستعملة في الإنتاج لمقاييس الجودة.

2-2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الناتج الداخلي الخام هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محددة، ويعرف حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات(PIB).

تشير معطيات الجدول رقم 6 إلى تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 23.1% سنة 2002 إلى 14.2% سنة 2015، بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد. وبالمقابل سجلنا زيادة في مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث ارتفعت من 76.9% سنة 2002 إلى 85.8% سنة 2015، والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها، والدعم الذي حظيت به من طرف الدولة.

الجدول رقم6: تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2015 (الوحدة: مليار دج).

السنة	مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة		مؤسسة صغيرة ومتوسطة عامة		المجموع		الناتج الداخلي الخام Pib	نسبة القيم المضافة إلى Pib
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
2002	1679.10	76.9	505.00	23.1	2184.10	100	4042.46	54.0
2003	1884.20	77.1	550.60	22.9	2434.80	100	4713.01	51.7
2004	2146.75	78.2	598.65	21.8	2745.40	100	5520.61	49.7
2005	2364.50	78.4	651.00	21.6	3015.50	100	6861.32	44.0
2006	2740.06	79.6	704.05	20.4	3444.11	100	8460.50	40.7

45.6	8567.94	100	3903.63	19.2	748.86	80.8	3153.77	2007
42.4	10002.1	100	4237.92	16.2	686.59	83.8	3551.33	2008
49.6	10034.3	100	4978.82	16.4	816.80	83.6	4162.02	2009
45.7	12049.5	100	5509.21	15.0	827.53	85.0	4681.68	2010
42.1	14384.8	100	6060.80	15.2	923.34	84.8	5137.46	2011
61.9	10672.3	100	6606.40	12.0	793.38	88.0	5813.02	2012
64.9	11682.1	100	7580.43	11.7	839.2	88.3	6741.19	2013
67.7	12584.5	100	8526.58	13.9	1187.9	86.1	7338.65	2014
68.6	13457.6	100	9237.87	14.2	1313.4	85.8	7924.51	2015

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة والمناجم رقم 4، 6، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 22، 26، 29، 30 (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

يتضح من خلال هذه الأرقام بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي، فتوسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

والشكل رقم 2 يبين بوضوح وتيرة تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2015، حيث أن هذا المؤشر عرف تطور تصاعدي في المؤسسات الخاصة، بينما شهد تذبذبا في المؤسسات العامة.

الشكل رقم 2**: تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات خلال الفترة** 2002-2015

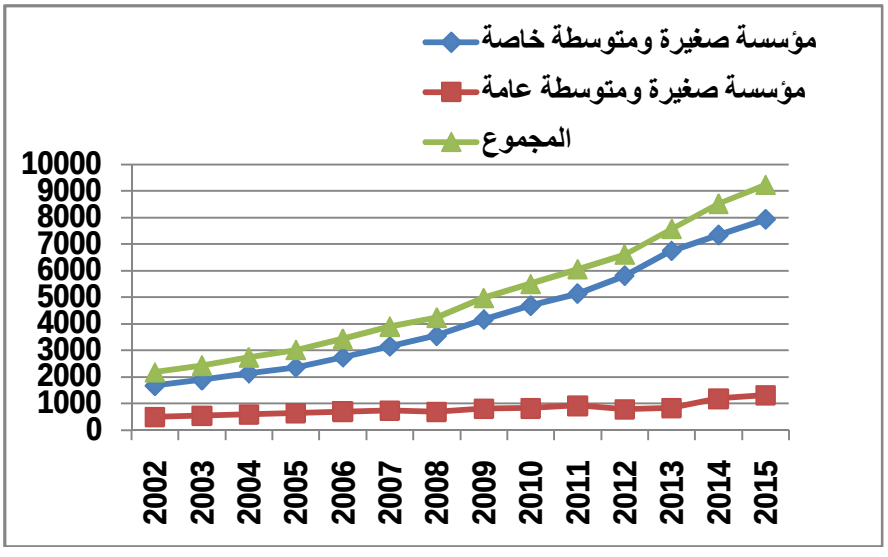

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الجدول رقم 6.

وبشكل عام، بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 54% سنة 2002 ثم انخفضت بشكل تدريجي خلال الفترة 2002-2006 لتصل إلى 40.7% سنة 2006. ثم عرفت تذبذبا خلال الفترة 2006-2011، فأكبر نسبة سجلت سنة 2009 حيث بلغت 49.6%. وبعد سنة 2011 عرفت ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 42.1% سنة 2011 إلى 68.6٪ سنة 2015 وهذا نتيجة ارتفاع مداخيل هذه المؤسسات بعد سنة 2011.

إن الأرقام المقدمة تكشف عن الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-2-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها، وتقوم بدور الموزع والمورد لها.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي[18]، حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط[19].

2-2-5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، كونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم وخاصة الصناعات التقليدية منها، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. كما أنها قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى، ومن

الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه[20].

3- المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، ويمكن تلخيص هذه المشاكل في ما يلي:

3-1- المشكلات والصعوبات التمويلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حداثتها وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لأغراض الاستثمار، إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها مما يؤدي إلى بروز مصاعب حقيقية أمامها، وبالتالي فشل جهودها في إدخال التقنيات الحديثة. ويمكن تلخيص هذه المشاكل في ثلاث نقاط وهي:

- مشكلة الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع؛
- مشكل تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛
- مشكل الضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

3-2- المشكلات والصعوبات الإدارية

هذه المشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب القوانين والإجراءات والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من أهمها:

- **إجراءات التأسيس:** يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحابهم من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.
- **نمو القطاع غير الرسمي:** يعتبر نمو القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهو ما يتناقض تماما مع أهداف السلطات العمومية في توجهات السياسة الاقتصادية.
- **الضرائب:** يعتبر ارتفاع الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى انحياز قوانين الاستثمارات إلى المشروعات الكبيرة وخاصة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية.
- **مشاكل محاسبية:** غالبا ما يكون صاحب المشروع غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له بعض المشاكل مع الجهات السيادية كمصلحة الضرائب.

- **ضعف المعلومات والإحصاءات:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص المعلومات والإحصاءات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

- **نقص الخبرة:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص الخبرة في مجال التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

- **مشاكل العقارات:** إن عدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات وارتفاع أسعار الأراضي، يشكل عائقا يحد من تطور الاستثمار الخاص.

3-3- مشكل المنافسة والتسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية وذلك نتيجة المنافسة التي تواجهها على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، ويمكننا تلخيص هذه الصعوبات في النقاط الآتية:

- ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم توفر المعلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتج، وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار المناسبة، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها؛
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق؛
- عدم الحرص على جودة المنتوج وغياب الشركات المتخصصة في التسويق؛
- تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو المحاكاة أو بفضل انخفاض أسعارها مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية؛

- عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

4-3- المشاكل الفنية

عادة ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

يمكننا تلخيص هذه المشاكل في النقاط الآتية:

- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة؛
- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل؛
- ضعف المستوى الفني للعمال والنقص في المهارات والخبرات اللازمة لإدارة عملية الإنتاج والتسويق في هذه المشاريع.

كل هذه المشاكل ومشاكل أخرى ستدفع وبدون شك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتحول إلى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في الخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء.

***نتائج الدراسة**

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

* أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتشكل من المؤسسات الخاصة، وذلك نتيجة تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى؛

* ارتفاع في عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، في حين سجل القطاع العام تناقصا مستمرا في عدد المناصب بنسب متفاوتة خلال الفترة 2005-2016 نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية؛

* ارتفاع حصيلة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات، ولكن مساهمة هذه المؤسسات في عملية التصدير يبقى ضعيفا وذلك بسبب تركزها على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها، وافتقارها للمعلومات على أسواق التصدير الممكنة؛

* تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد؛

*ارتفاع مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، نتيجة الدعم الذي حظيت به من طرف الدولة.

وأخيرا نشير إلى أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تقترب من نتائج الدراسات السابقة، فكلها أشارت إلى التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والحرفية، ومساهمتها في خلق مناصب شغل ورفع القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والمساهمة في التجارة الخارجية.

الخاتمة

يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة المتقدمة منها نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة للتغيرات التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر في بداية التسعينات، لجأت الحكومة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع البرامج والآليات التنظيمية لدعمها وترقيتها، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، وبالتالي خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

إن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر كان لها أثر واضح على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2016، وأصبحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، حيث ساهمت في خلق مناصب شغل ورفع القيمة المضافة والناتج الخام الإجمالي.

إن الأهمية البالغة التي أولتها الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت بعض الانجازات، ولكن دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية لا يزال ضعيفا مقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة، إضافة إلى ذلك فإن قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الخارجية محدودة. ويرجع ذلك إلى العراقيل والمشاكل التي تعاني منها وفي مقدمتها نجد مشكل التمويل، حيث أن معظم برامج الدعم التمويلية لم تنجح في حل هدا المشكل، وهدا ما جعل المفكرين والباحثين في أمور هذا القطاع يفكرون في مصادر تمويلية أخرى تكون أكثر مرونة وفاعلية. إضافة إلى

ذلك بقيت الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها، كل هذا يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم.

- المقترحات

لرفع دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في ظل تراجع واختفاء الكثير من المؤسسات العمومية، يجب العمل على:

- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عن طريق تقديم الدعم المالي والتسهيلات الإدارية التي من شأنها أن تعمل على تحقيق نجاح واستمرار المؤسسة والتي بدورها تحقق التنمية وتستحدث مناصب الشغل؛

- إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل منطقة؛

- إدخال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الشاملة وعدم اقتصاره على بعض الجوانب الهامشية للاقتصاد الوطني كصناعة بعض المواد الاستهلاكية فقط؛

- وضع آليات لمتابعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على نجاحها وديمومتها للحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة؛

- توفير مناخ الاستثمار أي توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والقضاء على المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص؛

- إيجاد هيكلية اقتصادية على أساس التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص؛

- إعادة تكوين ورسكلة موظفي الإدارة وتمكينهم من فهم اقتصاد السوق، وذلك من أجل مواكبة التطور الحاصل على مستوى التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار وتشجيع المبادرة الفردية؛

- العمل على خفض هامش الربح وبالتالي الأسعار للسلع لجعلها تكسب صفة تنافسية؛

- حل قضية الديون العالقة خصوصا بالنسبة للمؤسسات المستثمرة في الإنتاج والقادرة على زيادته، أي جدولة الديون بفوائد منخفضة؛

- تفعيل برامج دعم فوائد القروض للصناعة والحرف والسياحة والزراعة والتكنولوجيا من خلال رفع سقف الاقتراض وخفض الفوائد؛

- خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات الجديدة وإنشاء برامج دائمة لدعم الصادرات وحمايتها وضماناتها

الهوامش

1- ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**، (الأردن، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لكل من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء، 2008)، ص.3.

2-Organisation de Coopération et de Développement Économique, **Perspectives De L'OCDE sur les PME**, (Paris, 2000), p 233.

3-عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص13.

4- فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2006)، ص 130.

5- القانون رقم 02 – 21 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، رقم 22، 21 ديسمبر 2001، المواد رقم 1-2-9.

6- الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المواد 5-6-7، العدد 77، الجزائر، 15 ديسمبر 2001، ص6.

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان 2002، ص19.

8- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية ، الأردن**، (ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص3-4.

9 - حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (ط1، عمان، الأردن، دار الكرمل، 1993)، ص49.

10- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر)، ص13.

11- إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، (ط1، عمان، الأردن، 1999)، ص331.

12- علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نموا**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، أطروحة دكتوراه في وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص71.

13-عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

14- سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2013.

15- سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015-2016.

16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2010، ص159.

17- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007)، ص82.

18- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 37.

19- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، (مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص88.

20- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005)، ص 75.